

إعــلان مناقصات أعمـال مدنية دولية(ICB)

لتنفيذ عدد من مشاريع الطرق الريفية في الجمهورية اليمنية بتمويل مشترك من القرض المقدم من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والحكومة اليمنية

1. حصلت حكومة الجمهورية اليمنية على قرض مقدم من الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية للمساهمة في تمويل المرحلة الثانية من برنامج تنمية الطرق الريفية ، ويعتزم استخدام جزء من هذا القرض لتغطية تكاليف الأعمال المدنية المشمولة في المناقصات المذكورة ادناه حيث سيتم تمويلها بنسبة 80 % من قرض الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية و 20 % مساهمة الحكومة اليمنية.

تاريخ و موعد فتح المظاريف	آخر تاريخ و موعد لتسليم العروض	تاريخ و موعد اللقاء السابق لفتح المظاريف	قيمة ضمان العطاء	المشروع / الموقع / رقم المناقصة مشروع طريق الضالع-مغربة عفار (17.7كم) واستكمال طريق هجارة بني طلق وفرع نباش (10.2كم) بالإضافة الى فرع بيت شملان -قدم-بيت مهيوب (2.1كم) بطول اجمالي 30 كم محافظة عمران 4 IFB# 5CW/KFAED	
الاثنين 11 اغسطس 2014م الساعة الحادية عشرة صباحاً	الاثنين 11 اغسطس 2014م الساعة الحادية عشرة صباحاً	الثلاثاء 15 يوليو 2014م الساعة الثانية مساءً	165,000 دولار امریکي		
الاثنين 11 اغسطس 2014م الساعة الحادية عشرة صباحاً	الاثنين 11 اغسطس 2014م الساعة الحادية عشرة صباحاً	الثلاثاء 15 يوليو 2014م الساعة الثانية مساءً	90,000 دولار امريكي	مشروع طريق أسلم-سوق الثلوث بطول اجمالي 17.4 كم محافظة حجة IFB# 6CW/KFAED/14	2

2. تدعو وزارة الأشغال العامة والطرق ممثلة بوحدة تنفيذ برنامج تنمية الطرق الريفية، المقاولين من الدول العربية

والشقيقة والمقاولين المحلين المسجلين والمصنفين لدى وزارة الأشغال العامة والطرق في مجال الطرق الدرجة الثالثة فما فوق والذين تتوفر لديهم القدرات الفنية والخبرات السابقة والمقدرة المالية والذين تنطبق عليهم شروط التأهيل اللاحق المحددة في وثائق المناقصة التقدم بعطاءاتهم لتنفيذ اعمال المناقصة المذكورة اعلاه ، علما بانه سيتم عمل تاهيل لاحق للمقاولين المتقدمين وفقا لمعايير تاخذ في الحسبان خبراتهم في مشاريع مماثلة من حيث الحجم ونوع الاعمال والامكانيات المادية والبشرية المزمع توفيرها للمشروع، بالإضافة الى تمتعهم بالقدرة المالية، ويتعين على المقاولين الراغبين تقديم جميع الوثائق الثبوتية التي تؤكد قدراتهم .

يمكن الحصول على وثائق أي مناقصة عن طريق تقديم طلب خطى لادارة برنامج تنمية الطرق الريفية ، ودفع رسوم وثائق المناقصة والبالغ 100 دولار (غير قابلة للاسترداد) من العنوان المبين ادناه على ان يتم في حال المقاولين المحليين ارفاق صور من البطائق الضريبية والزكوية والتامينية ساريات المفعول بالاضافة الى شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول فى مجال الطرق من الدرجة الثالثة فما فوق علماً بان تقديم شهادة التصنيف المطلوبة لا يعتبر باي حال من الأحوال تأهيلاً للمقاول حيث سيخضع المقاول للتاهيل اللاحق بحسب الشروط والمعايير المنصوص عليها في المناقصة.

> الجمهورية اليمنية وزارة الاشغال العامة والطرق برنامج تنمية الطرق الريفية- وحدة تنفيذ البرنامج الرئيسة مدير عام برنامج تنمية الطرق الريفية شارع حدة - مجمع حدة- مبنى رقم 4 ص. ب 16472 - صنعاء - الجمهورية اليمنية تلفون: 246473 / 246473 - (1 - 967 - 00 (967 - 1) فاكس: 246516 - (1 - 967) 00

على المقاولين الذين يرغبون في ارسال المستندات والوثائق اليهم في دول اخرى دفع مبلغ وقدره 100 دولار امريكي لوثائق موعد اغلاق بيع وثائق المناقصة والمحدد في يوم الخميس الموافق 7 اغسطس 2014م.

المناقصة الواحدة كاجور بريد.

- 3. تسلم العطاءات داخل مظاريف محكمة الإغلاق ومختومة بالشمع الأحمر عند او قبل الساعة الحادية عشرة من التاريخ المحدد الى العنوان المبين أعلاه على ان يرفق بالعطاء مايلى:-
- 1 ضمان بنكي بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بالمبلغ المحدد في وثائق المناقصة ، صالح لمدة (150) يوماً من تاريخ فتح المظاريف، أو شيك مقبول الدفع.
- 2 صورة من شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول في مجال الطرق علماً بان تقديم شهادة التصنيف المطلوبة شرط يمكن المقاول من المشاركة في المناقصة فقط ولايعتبر باي حال من الاحوال تأهيلاً للمقاول حيث سيخضع المقاول للتاهيل اللاحق بحسب الشروط والمعايير المنصوص عليها في المناقصة
 - 3 صورة من شهادة ضريبة المبيعات + البطاقة الضريبية سارية المفعول.
 - 4 صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية سارية المفعول.
 - 5 صورة من شهادة مزاولة المهنة.
- تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الوثائق والشهادات المشار إليها آنفاً ويكتفى بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- 4. سيتم منح هامش أفضلية قدره 5 % وذلك لتآلفات المقاولين اليمنيين والكويتيين . ولهذا الغرض فإنه يقصد بعبارة مقاول يمنى أو كويتى أي شركة مقاولات يملكها رعايا يمنيون أو كويتيون بنسبة لا تقل عن 50 % .
- 5. آخر موعد لاستلام العطاءات هو الساعة الحادية عشرة صباحاً فى التاريخ المشار إليه أعلاه ولن تقبل العطاءات التى ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
- 6. سيتم فتح المظاريف علناً في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً في التاريخ المشار إليه أعلاه بمقر صاحب العمل الموضح بعاليه الدور الثالث - إدارة العقود والمناقصات بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمى موقع ومختوم. 7. يمكن للراغبين بالمشاركة في هذه المناقصة الإطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام الرسمى وقبل

إعللان

تعلن المؤسسنة العامة للكهرباء — منطقة عدن عن رغبتها في إنزال المناقصات العامة لتوريد المواد التالية:

رسوم المناقصة	قيمة الضمان الابتدائي	موعد فتح المظاريف	مصدر التمويل	المواد	رقم المناقصة
20000 ريال	150.000 ريال	2014/ 8 /4م	ذاتي	شراء أحذية عمل	3 ع / 2014م للمرة الثانية

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمى إلى العنوان التالي : المؤسسة العامة للكهرباء منطقة / عدن إدارة المشتريات

لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ محدد قرين كل مناقصة لا

وآخر موعد لبيع الوثائق هو تاريخ : 27 / 7 / 2014.

يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الأحمر إلى عنوان الجهة المحدد ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم عملية الشراء واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية:

1. ضمان بنكى بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع محدد قرين كل مناقصة صالح للمدة المحددة في الوثيقة (120 يوماً) من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع.

2. صورة من شهادة تسجيل وتصنيف سارية المفعول. 3. صورة من شهادة ضريبة المبيعات + البطاقة الضريبية سارية

- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (الحادية عشرة صباحاً) وحسب الموعد المحدد أعلاه .ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد و سيتم إعادتها بحالتها المستلمة إلى أصحابها.

4. صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية سارية المفعول.

تستثنى الشركات الأجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها

آنفاً ويكتفى بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي

5. صورة من شهادة مزاولة المهنة.

تنتمى إليها تلك الشركات.

- سيتم فتح المظاريف بمقر الجهة الموضح بعاليه بمكتب (إدارة التخطيط والإحصاء) بحضور أصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمى موقع ومختوم.

- يمكن للراغبين في المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال أوقات الدوام للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة (25 يوماً) من تاريخ نشر أول إعلان أو من الموقع الإلكتروني للمؤسسة www.pecaden.com

نتقدم بأحر التعازي القلبية وعظيم المواساة إلى الإخوة سند ومنصور ووليد ومحمد وعمار المقطري بوفاة المغفور لم بإذن الله تعالى

تغمد الله الفقيد بواسع الرحمة والمغفرة وأسكنه فسيح جناته وألهم أهلم وذويم الصبر والسلوان...«إنا لله وإنا إليم راجعون» المعزون: العم شكري، أيمن وأمجد شكري وعصام وأنور وعارف محمد حيدر وسامح أنور ومياد ومحمد ومجد وماجد هادي ومحمد أنور وبسام الحجيلي وخالد الخضر

إعـــلان

يعلن المعهد العالى للقضاء عن فتح باب التسجيل لقبول الدفعة الثانية والعشرين دراسات عليا المخصصة مخرجاتها للالتحاق بالنيابة العامة

ابتداءً من يوم الأحد 10 / 8 / 2014م وحتى يوم الاثنين 25 / 8 / 2014م وذلك في مراكز التسجيل الآتية:

- 1. مقر المعهد العالى للقضاء لأبناء محافظات، (أمانة العاصمة، صنعاء، ذمار ، عمران ، الجوف ، مأرب، صعدة ، البيضاء) 2. مقر محكمة استئناف محافظة عدن، لأبناء محافظات (عدن ، لحج ، أبين ، الضالع).
 - 3. مقر محكمة استئناف محافظة تعز لأبناء محافظات (تعز ،إب)
 - 4. مقر محكمة استئناف محافظة حضرموت لأبناء محافظات (حضرموت ، شبوة ، المهرة، سقطرى).
 - 5. مقر محكمة استئناف محافظة الحديدة لأبناء محافظات (الحديدة، حجة، المحويت، ريمة) . ويشترط لقبول المتقدم ما يلى:
- 2. ألا يزيد سنه عن ثلاثين سنة ويستثنى من ذلك الحاصلون على درجة الماجستير، على ألا يزيد سن المتقدم عن خمس وثلاثين سنة. 3. ألا يكون قد قبل بالمعهد ورسب أو فصل منه.
 - 4. ألا يكون قد فصل من أي جهة حكومية أو غيرها لأسباب تتعلق بسلوكه او بنزاهته.
- 5. أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية في الشريعة والقانون أو في الحقوق من جامعة معترف بها رسمياً على أن تكون الشريعة الإسلامية
 - 6. ألا يكون قد مر على حصول الطالب على الدرجة الجامعية أكثر من أربع سنوات ويستثنى من ذلك:
 - المشتغلون فعلا بالعمل القانوني او القضائي. - الحاصلون على درجة الماجستير.
- 7. أن يكون حاصلاً في الدرجة الجامعية على تقدير لا يقل عن "جيد" بمعدل لا يقل عن 75 % تراكمي ويستثني من ذلك: الحاصلون على درجة الماجستير بتقدير لا يقل عن " جيد"، مسبوقاً بشهادة الليسانس بتقدير "جيد" تراكمي من كليات الشريعة والقانون
- المتقدمون من محافظات (الجوف ، ومأرب ، وسقطرى، والمهرة، وصعدة) في حالة عدم توافر العدد المقرر لهذه المحافظات من بين الحاصلين على نسبة) (75 %) فيكتفى بتقدير " جيد" تراكمي بنسبة (70 %) وبما يوفي ذلك العدد. 8. ألا يكون محكوماً عليه في جريمة مخلة بالشرف أوّ بالأمانة ولو رد إليه اعتباره.
 - - 9. أن يكون خالياً من العيوب 10. أن يجتاز الامتحانات المقررة بنجاح علماً أنه لن تمنح أي درجات رأفة.
 - 11. في حالة انتمائه إلى أي حزب أو إلى أي تنظيم سياسي، عليه أن يقدم استقالته منه بمجرد تجاوزه امتحانات القبول بنجاح. 12. أُن يقدم - بعد تجاوزُه امتحانات القبول بنجاح - تعهداً كتابياً موثقاً بالالتزام بالآتى:
 - قانون المعهد ولوائحه. - أنظمة المعهد العلمية والمسلكية.
 - عدم ممارسة أى نشاط سياسي أو حزبي.
 - عدم ممارسة أي عمل يتعارض وهيبة وأحترام قدسية القضاء.
 - حسن السيرة والسلوك والمحافظة على الشعائر الإسلامية.
 - التفرغ للدراسة تفرغاً كاملاً.
 - استيفاء أي شروط أخرى يقرها مجلس القضاء الأعلى.
- إتمام الدراسة والتدريب العملي والعمل فور تخرجه في النيابة العامة ولمدة لا تقل عن ثمانى سنوات، وإلا كان ملزماً برد المبالغ والنفقات التى أنفقتها الدولة عليه منذ التحاقه بالمعهد.
 - 13. أن يقدم الوثائق الآتية: - وثيقة التخرج من الجامعة .
 - بيان الدرجات (شهادة التقديرات)
 - شهادة الثانوية العامة.

 - استمارة الثانوية العامة.
 - شهادة الميلاد - صحيفة الحالة الجنائية
 - البطاقة الشخصية أو العائلية.
- ثمانى صور شخصية (خلفية بيضاء) مقاس 4×6 وأربع صور أخرى مقاس 3×4 ويجب أن تكون المؤهلات العلمية معمدة من الوزارة المختصة،وأن ترفق بأصول هذه الوثائق صورة لكل منها مطابقة على أصلا من الجهة التي أصدرتها. ولا يعتبر المتقدم مسجلا ما لم يستوف الوثائق آنفة الذكر خلال المدة المحددة للتسجيل التى تنتهى بنهاية الدوام الرسمى ليوم الاثنني
 - 25 / 8 / 2014م وسيتم التنافس بين المسجلين عن طريق خوض الامتحانات التحريرية والشفوية في المواد الاّتية: 1. القانون المدنى (المعاملات الشرعية وأحكام الأحوال الشخصية).
 - 2. القانون الجناّئي (الجرائم والعقوبات والإجراءات الجزائية).
 - 3. قانوني الإثبات والمرافعات. 4. القانون التجاري والقانون البحري.